

# المنافسة الأمريكية الصينية والتحول في النظام الدولي



أنس القاضي

# المنافسة الأمريكية الصينية والتحول في النظام الدولي

أنس القاضي

مركز البحوث والمعلومات

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

مايو 2026م - ذو الحجة 1447هـ

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwth3@gmail.com

الموقع الإلكتروني <https://www.saba.ye/ar>

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات



الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

# قائمة المحتويات

04.....	ملخص تنفيذي:
07.....	مقدمة:
09.....	من الأحادية القطبية إلى مرحلة السيولة الدولية
11.....	التنافس الأمريكي الصيني وإعادة تشكيل الجيوبوليتيك العالمي
13.....	تايوان: مركز الصراع على شرق آسيا
14.....	أوكرانيا وعودة الجغرافيا السياسية للحرب
16.....	البحر الأحمر والقرن الإفريقي في التنافس العالمي
18.....	العقوبات والدولار وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي
20.....	الشرق الأوسط بين التنافس العالمي وإعادة التموضع الإقليمي
22.....	مستقبل التعددية القطبية وحدود التحول العالمي
24.....	التنافس داخل المركز الرأسمالي العالمي
26.....	الصين قوة صاعدة أم مركز عالمي جديد؟
28.....	الحرب والتكنولوجيا وإعادة تعريف القوة
30.....	طبيعة المرحلة العالمية
31.....	من العولمة إلى الإمبريالية الجيوسياسية
32.....	"الشرق الأوسط" بوصفه عقدة في الصراع العالمي
33.....	حدود التعددية القطبية
34.....	الحرب الباردة الجديدة وحدود الانفجار العالمي
35.....	خاتمة
36.....	المصادر:

## ملخص تنفيذي:

كان لأمريكا فضل كبير على الصين في خروجها الاقتصادي من عزلة المرحلة الماوية مرحلة بناء القاعدة الصناعية الوطنية المستقلة، وإدخالها إلى السوق العالمية في سبعينيات القرن الماضي، وتتمنى أمريكا اليوم لو لم تفعل ذلك، وهكذا غدت العلاقة الأمريكية الصينية علاقات التناقض والتنافس والصراع هي المحرك الأساسي للتغيرات في النظام العالمي.

إن جزء من قضايا الاقتصاد والطاقة والتكنولوجيا والممرات البحرية والحروب الإقليمية تجري داخل بيئة التنافس الاستراتيجي بين واشنطن وبكين؛ فالصراع بين هاتين القوتين تجاوز الطابع التجاري والسياسي التقليدي والتوتر الأمني في بحر الصين الجنوبي، وتحول إلى صراع يرتبط بإعادة تشكيل موازين القوة العالمية وبمستقبل الهيمنة داخل النظام الدولي القائم والمشكوك في ديمومته.

دخلت مرحلة نظام الأحادية القطبية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي، أزمة تاريخية تدريجية مع صعود الصين والأزمات المالية والحروب الأمريكية الطويلة، واتساع التناقضات داخل الغرب نفسه، لكن هذا التحول لم يؤدي إلى تشكل نظام دولي متعدد الأقطاب بصورة مكتملة، لأن الولايات المتحدة ما تزال تمتلك التفوق العسكري والمالي والتكنولوجي الأوسع، بينما تتحرك الصين داخل بنية عالمية تشكلت تاريخياً تحت الهيمنة الأمريكية والغربية، ولهذا يتجه العالم نحو مرحلة "سيولة دولية" تتراجع خلالها الهيمنة الأمريكية النسبية دون ظهور مركز عالمي بديل قادر على فرض استقرار جديد بل انقسامات داخل المركز الغربي وتحوله إلى مراكز متوسطة القوة وصعود قوى دولية من الجنوب العالمي، وتحولها إلى مراكز إقليمية ودولية مُعتبرة، وبالتالي يُعاد توزيع النفوذ والقوة والتراكم المالي على هذه القوى المتعددة.

أعاد التنافس الأمريكي الصيني تشكيل الجغرافيا السياسية في العالم، حيث أصبحت الموانئ والطاقة والرقائق الإلكترونية والكابلات البحرية وسلاسل التوريد والبيانات والممرات التجارية جزءاً من بنية التنافس الصراع الدولي بين الصين والولايات المتحدة، وفي هذا السياق اكتسبت تايوان أهمية مركزية بسبب ارتباطها بالتوازن العسكري في شرق آسيا وبالتفوق التكنولوجي والبحري، بينما تحولت الحرب الروسية الأوكرانية إلى جزء من الصراع على إعادة ضبط النظام الدولي ومنع تشكل توازن أوراسي واسع قادر على تقليص الهيمنة الأمريكية.

كما تحولت منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي والخليج ومضيق هرمز إلى نقاط تمركز استراتيجية داخل جغرافية التنافس العالمي، بسبب ارتباطها بالتجارة والطاقة والملاحة الدولية، وهو ما يفسر اتساع الحضور العسكري والبحري الأمريكي والصيني فيها، وأظهرت الحرب على إيران والتوترات المرتبطة بالملاحة الدولية أن الاقتصاد العالمي بات أكثر ارتباطاً بالممرات البحرية والطاقة وسلاسل الإمداد، فأى اضطراب طويل في هذه المناطق ينعكس مباشرة على التجارة العالمية والتضخم والاستقرار الاقتصادي الدولي.

وفي المجال المالي تحولت العقوبات وعملة الدولار إلى أدوات مركزية في الصراع الدولي، حيث تستخدم الولايات المتحدة النظام المالي العالمي وشبكات الدفع والعقوبات لإخضاع الشعوب والدول والحفاظ على نفوذها العالمي، بينما تسعى الصين وقوى دولية أخرى من محور بريكس إلى تقليص الاعتماد على الدولار وتوسيع استخدام العملات المحلية وبناء شبكات مالية بديلة، لكن هذه المحاولات ما تزال تواجه حدوداً كبيرة بسبب استمرار مركزية الدولار والأسواق المالية الأمريكية داخل الاقتصاد العالمي.

دفع الصعود الصيني الولايات المتحدة إلى العودة نحو الحمائية الصناعية والسياسات التكنولوجية المرتبطة بالأمن القومي، كما أعادت الحروب الحديثة فهم

طبيعة القوة الدولية، حيث أصبحت البيانات والذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية والفضاء السيبراني عناصر أساسية في بناء القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، وهو ما جعل التكنولوجيا جزءاً مباشراً من الصراع على الهيمنة العالمية.

ويتجه العالم نحو مرحلة طويلة من التنافس متعدد المجالات داخل اقتصاد عالمي مترابط، تتداخل فيها التكنولوجيا والطاقة والمال والجغرافيا السياسية والعسكرة، ضمن عملية مستمرة لإعادة تشكيل النظام الدولي وموازين القوة العالمية، مع اتساع الوزن الاقتصادي والسياسي للصين ودول الجنوب العالمي الصاعدة داخل الاقتصاد العالمي والتحولات الجارية في بنية القوة الدولية.

وتحمل الصين في هذا السياق المهمة التاريخية الأكبر فهي تتولى عملية إنزال الولايات المتحدة من عرش الريادة العالمية، لتتيح بذلك للدول الصاعدة والمقاومة في مختلف دول العالم والدول أن تتمرد على الهيمنة الأمريكية والنظام الدولي أحادي القطبية وتطالب وتساهم في بناء نظام أكثر عدلاً.

إن ما تقوم به الصين هو ما يخلق وزناً نوعياً لمختلف المعارك التي تخوضها الشعوب ضد الهيمنة الغربية في أوكرانيا وفي البحر الأحمر ومضيق هرمز وفي ساحل افريقيا وأمريكا اللاتينية ومحور المقاومة في منطقة "الشرق الأوسط"، كما أن هذه المعارك المتجزئة في مختلف قارات العالم تُضعف الولايات المتحدة وتُضعف من أثر ما تقوم به الصين، في ظل تفاعل دياكتيكي مستمر.

## مقدمة:

تحولت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين خلال العقود الأخيرة إلى المحور الأكثر تأثيراً في تشكيل التفاعلات الدولية المعاصرة، لأن جزءاً متزايداً من قضايا الاقتصاد والسياسة والأمن العالمي بات يتحرك داخل البيئة التي يصنعها التنافس بين القوتين، فالتجارة الدولية والطاقة والتكنولوجيا والممرات البحرية وسلاسل الإمداد والذكاء الاصطناعي والتحالفات العسكرية والحروب الإقليمية أصبحت ترتبط بصورة مباشرة بطبيعة العلاقة بين واشنطن وبكين وبحدود الصراع والتفاهم بينهما، ولهذا اكتسبت العلاقة الأمريكية-الصينية أهمية تتجاوز الإطار الثنائي التقليدي، وتحولت إلى أحد المفاتيح الأساسية لفهم طبيعة المرحلة الدولية الراهنة والتحويلات الجارية داخل النظام العالمي.

ويرتبط هذا التحول بالصعود الاقتصادي والتكنولوجي الصيني الذي غير جزءاً مهماً من موازين القوة العالمية خلال العقود الماضية، حيث تحولت الصين إلى قوة صناعية وتجارية ومالية تمتلك حضوراً متزايداً داخل الاقتصاد العالمي والبنية التحتية والتكنولوجيا والطاقة والتجارة الدولية، وفي المقابل ما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بتفوق واسع داخل البنية العسكرية والمالية والتكنولوجية العالمية، إضافة إلى استمرار هيمنة الدولار واتساع شبكة التحالفات الأمنية والنفوذ المعرفي والمؤسسي الغربي، ولهذا تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى عملية إعادة توزيع تدريجي للقوة داخل النظام الدولي، تتداخل فيها المنافسة الاقتصادية مع الصراع الجيوسياسي والتفوق التكنولوجي والاعتماد المتبادل داخل الاقتصاد العالمي.

ومن هنا أصبحت العلاقة الأمريكية الصينية الإطار الذي تنتظم داخله معظم القضايا الدولية الكبرى؛ فالحرب على إيران ترتبط بالطاقة والممرات البحرية وأمن الخليج، بينما يرتبط ملف تايوان بالتوازنات العسكرية في غرب المحيط

الهادئ وبالتكنولوجيا المتقدمة وصناعة الرقائق الإلكترونية، كما ترتبط أزمات البحر الأحمر وباب المندب بالتجارة العالمية وسلاسل الإمداد، وترتبط العقوبات بالبنية المالية الدولية وهيمنة الدولار، في حين تعكس التحالفات الغربية والتحركات العسكرية في آسيا والمحيط الهادئ محاولة أمريكية لإدارة التنافس مع الصين ومنع تحول الصعود الصيني إلى تحول كامل في موازين القوة العالمية.

ولهذا تبدو العلاقة الأمريكية الصينية علاقة مركبة تجمع بين التنافس الاقتصادي والردع العسكري والتفاوض السياسي والاعتماد المتبادل داخل الاقتصاد العالمي، كما ترتبط بصورة مباشرة بالصراع على إعادة تشكيل قواعد النظام الدولي خلال القرن الحادي والعشرين؛ فالعالم لا يتحرك نحو قطيعة كاملة بين القوتين، لأن الترابط الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي بينهما ما يزال عميقاً، كما لا يتجه نحو شراكة مستقرة بالمعنى التقليدي، لأن التنافس على التكنولوجيا والطاقة والممرات البحرية والنفوذ الجيوسياسي يتسع بصورة مستمرة مع اتساع التحولات داخل الاقتصاد العالمي وصعود آسيا وتراجع القدرة الأمريكية على إدارة النظام الدولي بصورة منفردة كما حدث بعد الحرب الباردة.

## من الأحادية القطبية إلى مرحلة السيولة الدولية

شهد العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991م مرحلة اتسع خلالها النفوذ الأمريكي بصورة غير مسبوقة، حيث امتلكت الولايات المتحدة القدرة على قيادة العولمة الليبرالية وإدارة المؤسسات المالية الدولية والتدخل العسكري المباشر في مناطق متعددة من العالم، مستفيدة من التفوق العسكري وهيمنة الدولار واتساع النفوذ الغربي داخل الاقتصاد العالمي، وخلال تلك المرحلة توسعت التجارة الحرة والشركات العابرة للقوميات والتحالفات الغربية ضمن نظام دولي بدا وكأنه يتحرك تحت قيادة مركز واحد يمتلك قدرة واسعة على فرض قواعد الاقتصاد والسياسة والأمن العالمي.

لكن التحولات التي شهدتها العالم خلال العقود التالية أدت تدريجياً إلى تآكل هذا الشكل من الأحادية. فالصعود الاقتصادي الصيني غير موازين الإنتاج والتجارة والتكنولوجيا العالمية، كما ساهمت الأزمة المالية العالمية عام 2008م في إظهار حدود قدرة المركز الرأسمالي الغربي على إدارة الاقتصاد العالمي دون أزمات عميقة، وفي الوقت نفسه أدت الحروب الطويلة في الشرق الأوسط واتساع التناقضات داخل الغرب إلى إضعاف جزء من القدرة الأمريكية على إدارة النظام الدولي بالأدوات نفسها التي استخدمت بعد الحرب الباردة، كما كشفت العولمة التي قادتها الولايات المتحدة عن تناقضات داخلية مهمة، لأنها ساهمت في نقل أجزاء واسعة من التصنيع العالمي إلى آسيا، ووفرت للصين بيئة مناسبة للتحول إلى أكبر قاعدة صناعية وتجارية في العالم، وهو ما أدى إلى تعميق الترابط الاقتصادي العالمي وفي الوقت نفسه إلى اتساع التنافس على مراكز القوة داخل هذا الاقتصاد.

ومع صعود النزعات الحمائية والحروب التجارية والعقوبات والتنافس على التكنولوجيا والطاقة خلال السنوات الأخيرة، دخل العالم مرحلة أكثر اضطراباً

اتسمت بعودة الدولة إلى مركز الاقتصاد والسياسة الدولية بعد عقود من هيمنة خطاب السوق الحرة والعولمة الليبرالية، لكن هذه التحولات لم تنتج نظاماً متعدد الأقطاب مستقراً بالمعنى التقليدي، لأن الولايات المتحدة ما تزال تمتلك التفوق العسكري الأوسع وهيمنة كبيرة على النظام المالي والمؤسسات الدولية، كما تحتفظ بقدرة عالية على التأثير العسكري والاقتصادي العالمي، وفي المقابل، ورغم التحول الصيني إلى قوة صناعية وتكنولوجية وتجارية كبرى، فإن بكين ما تزال تتحرك داخل بنية دولية تشكلت تاريخياً تحت الهيمنة الأمريكية والغربية، ولم تصل بعد إلى مستوى يسمح ببناء نظام عالمي بديل مكتمل. ولهذا تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى مرحلة سيولة دولية يتراجع خلالها الاحتكار الأمريكي النسبي للقوة دون ظهور مركز عالمي بديل قادر على فرض استقرار دولي جديد.

## التنافس الأمريكي الصيني وإعادة تشكيل الجيوبوليتيك العالمي

أعاد الصعود الصيني تشكيل الجيوبوليتيك العالمي بصورة عميقة، لأن التنافس بين القوى الكبرى لم يعد يدور فقط حول الحدود أو النفوذ العسكري المباشر، بل أصبح يرتبط بصورة متزايدة بالموائل والطاقة وسلاسل التوريد والرقائق الإلكترونية والكابلات البحرية والبيانات والذكاء الاصطناعي والممرات التجارية. فالاقتصاد العالمي المعاصر يقوم على شبكة مترابطة من التجارة والطاقة والبنية الرقمية والتكنولوجيا المتقدمة، وهو ما جعل السيطرة على العقد التي تقوم عليها هذه الشبكة جزءاً من الصراع على إعادة تشكيل موازين القوة العالمية.

وفي هذا السياق تحاول الولايات المتحدة الحفاظ على موقعها العالمي عبر الجمع بين التحالفات العسكرية والتفوق البحري والهيمنة المالية والقيود التكنولوجية وربط الحلفاء الآسيويين والأوروبيين باستراتيجيتها تجاه الصين، أما بكين فتسعى إلى توسيع نفوذها الاقتصادي وتأمين الطاقة والمواد الخام وربط الأسواق العالمية بها عبر مشاريع البنية التحتية والممرات التجارية وتقليل اعتمادها على البنية الغربية التقليدية، ولهذا تحولت مناطق مثل تايوان وبحر الصين الجنوبي والخليج والبحر الأحمر والقرن الإفريقي إلى مساحات ترتبط بصورة مباشرة بالتنافس الأمريكي-الصيني وبالصراع على طرق التجارة والطاقة والممرات البحرية.

وقد كشفت الحرب على إيران هذه المسألة بصورة أوضح، لأن الصين أدركت أن استقرار هرمز وأمن الملاحة والطاقة الخليجية يرتبط مباشرة باستقرار اقتصادها الصناعي والتجاري، وفي المقابل تدرك الولايات المتحدة أن الصين ما تزال تعتمد بدرجة كبيرة على الممرات البحرية التي تتحرك داخل بيئة أمنية تهيمن عليها القوة البحرية الأمريكية، وهو ما يمنح واشنطن قدرة مهمة على التأثير في البنية

التي يقوم عليها الاقتصاد الصيني نفسه، ولهذا أصبحت السيطرة البحرية وأمن الممرات الاستراتيجية جزءاً من التنافس على قيادة الاقتصاد العالمي وعلى مستقبل النفوذ الدولي خلال العقود المقبلة.

## تايوان: مركز الصراع على شرق آسيا

تمثل تايوان القضية الأكثر حساسية في العلاقة الأمريكية الصينية لأنها ترتبط مباشرة بمستقبل التوازن في شرق آسيا والمحيط الهادئ وبالصراع على التكنولوجيا والتفوق البحري، فبالنسبة للصين ترتبط الجزيرة بالوحدة القومية وأمن الساحل الشرقي ومنع تطويقها بحرياً، كما ترتبط بالتحول إلى قوة بحرية كبرى تمتلك حضوراً أوسع في غرب المحيط الهادئ، أما الولايات المتحدة فتتنظر إلى تايوان باعتبارها جزءاً أساسياً من شبكة التحالفات الآسيوية ومنظومة احتواء الصين، إضافة إلى موقعها المركزي داخل صناعة الرقائق الإلكترونية والتكنولوجيا المتقدمة.

ولهذا ترفض واشنطن السماح بتحول تايوان إلى نقطة سيطرة صينية كاملة داخل غرب المحيط الهادئ، لأن ذلك سيؤدي إلى توسيع النفوذ البحري الصيني وتقليص هامش الحركة الأمريكي وتهديد جزء من البنية الأمنية التي بنتها الولايات المتحدة في آسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وفي المقابل تدرك الصين أن أي مواجهة عسكرية واسعة حول تايوان قد تؤدي إلى اضطراب التجارة الصينية وهروب الاستثمارات وتعطيل الاقتصاد الآسيوي وفتح المجال أمام تدخل أمريكي مباشر، ولهذا يتحرك الطرفان داخل معادلة تجمع بين الردع العسكري والمناورات والضغط السياسية والاقتصادية مع تجنب الانفجار المباشر حتى الآن.

لكن تايوان تبقى أخطر نقطة داخل العلاقة الأمريكية-الصينية، لأن موقعها يتجاوز البعد الإقليمي إلى التوازن الدولي الأوسع، فالصراع حول الجزيرة يرتبط بمستقبل التفوق التكنولوجي والبحري وبقدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على نفوذها في آسيا، كما يرتبط بطموح الصين للتحول إلى قوة عالمية مكتملة النفوذ داخل الاقتصاد والسياسة الدولية، ولهذا تبدو تايوان واحدة من أكثر المناطق القادرة على تحويل التنافس الأمريكي-الصيني من صراع طويل ومركب إلى مواجهة دولية مفتوحة تمتلك آثاراً تتجاوز شرق آسيا إلى الاقتصاد العالمي والنظام الدولي بأكمله.

## أوكرانيا وعودة الجغرافيا السياسية للحرب

كشفت الحرب الروسية الأوكرانية أن العالم دخل مرحلة عادت فيها الجغرافيا السياسية والطاقة والصناعة العسكرية وسلاسل الغذاء والممرات البحرية إلى مركز الصراع الدولي بعد عقود هيمنت خلالها تصورات العولمة الليبرالية والأسواق المفتوحة والترابط الاقتصادي العالمي، فالحرب لم تبقَ محصورة في حدود الصراع بين موسكو وكييف، بل تحولت إلى أزمة دولية واسعة أعادت ربط الأمن العالمي بالطاقة والتكنولوجيا والإنتاج الصناعي والغذاء وسلاسل الإمداد، كما أعادت إبراز أهمية القوة العسكرية والتحالفات والجغرافيا الاستراتيجية داخل العلاقات الدولية. وترتبط الحرب بصورة غير مباشرة بالتنافس الأمريكي الصيني، لأن واشنطن تنظر إليها باعتبارها جزءاً من عملية أوسع لإعادة ضبط النظام الدولي ومنع تشكل توازن أوراسي واسع قادر على تقليص الهيمنة الأمريكية، ولهذا ارتبط الدعم الأمريكي لأوكرانيا بهدف يتجاوز حماية كريف إلى إضعاف روسيا وإعادة توحيد الغرب وتعزيز القيادة الأمريكية داخل حلف الناتو ومنع تطور تقارب استراتيجي أعمق بين موسكو وبكين، وقد سمحت الحرب للولايات المتحدة بإعادة تنشيط التحالفات الغربية ورفع الإنفاق العسكري الأوروبي وربط الأمن الأوروبي بصورة أوثق بالبنية العسكرية الأمريكية، وهو ما أعاد تثبيت جزء مهم من النفوذ الأمريكي داخل أوروبا بعد سنوات من التباينات الغربية الغربية.

وفي المقابل تعاملت الصين بحذر مع الحرب، لأن بكين تنظر إلى روسيا بوصفها شريكاً مهماً داخل التوازنات الدولية وفي مواجهة الضغوط الأمريكية، كما تدرك أن انهيار روسيا أو تحول الحرب إلى انتصار غربي كامل سيؤدي إلى توسيع النفوذ الأمريكي في أوراسيا وتعزيز القدرة الغربية على التركيز بصورة أكبر على احتواء الصين، لكن الصين في الوقت نفسه تحرص على تجنب الانخراط العسكري المباشر

أو الدخول في مواجهة اقتصادية شاملة مع الغرب بسبب موسكو، لأن الاقتصاد الصيني ما يزال مرتبطاً بصورة عميقة بالأسواق الغربية وبالتجارة العالمية، ولهذا ظهر السلوك الصيني قائماً على توسيع التعاون الاقتصادي مع روسيا وتقديم دعم سياسي ودبلوماسي محدود مع الحفاظ على العلاقات التجارية مع أوروبا والولايات المتحدة وتجنب الانتقال إلى مواجهة عالمية مفتوحة.

وقد كشفت الحرب أن العالم دخل مرحلة تتراجع فيها تصورات "الاستقرار الليبرالي" لصالح عودة الصراع على موازين القوة وعلى السيطرة على الطاقة والتكنولوجيا وسلاسل الإمداد، كما أظهرت أن الاقتصاد العالمي بات أكثر ارتباطاً بالأمن العسكري والجغرافيا السياسية مقارنة بالعقود السابقة، حيث تحولت العقوبات والطاقة والغذاء والتكنولوجيا والصناعة العسكرية إلى أدوات مركزية داخل الصراع الدولي، ولهذا تبدو الحرب الأوكرانية جزءاً من التحول الأوسع داخل النظام العالمي ومن إعادة تشكيل العلاقة بين الاقتصاد والقوة العسكرية والتحالفات الدولية خلال المرحلة المقبلة.

## البحر الأحمر والقرن الإفريقي في التنافس العالمي

تحول البحر الأحمر والقرن الإفريقي خلال السنوات الأخيرة إلى جزء متزايد الأهمية داخل التنافس الأمريكي الصيني بسبب الموقع الاستراتيجي الذي يربط الخليج وقناة السويس والمحيط الهندي وطرق التجارة بين آسيا وأوروبا. فهذه المنطقة تمثل إحدى العقد الرئيسية للتجارة العالمية والطاقة وسلاسل الإمداد، كما أصبحت ترتبط بصورة مباشرة بالتوازنات البحرية والعسكرية بين القوى الكبرى، وهو ما أدى إلى اتساع الحضور الدولي فيها بصورة غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة.

وتحتفظ الولايات المتحدة بحضور عسكري وبحري واسع داخل البحر الأحمر والقرن الإفريقي يسمح لها بالتأثير في أمن الملاحة الدولية وفي الممرات البحرية التي تمر عبر باب المندب وقناة السويس والمحيط الهندي. ويرتبط هذا الحضور بالبنية الأوسع للهيمنة البحرية الأمريكية التي تشكلت بعد الحرب الباردة، حيث تعتمد واشنطن على شبكة واسعة من القواعد والتحالفات والانتشار البحري لحماية طرق التجارة والطاقة وربط الأمن الإقليمي بالنفوذ العسكري الأمريكي. وفي المقابل انتقلت الصين تدريجياً من قوة تجارية تعتمد على الحماية البحرية الغربية إلى قوة تسعى إلى بناء حضور بحري ولوجستي عالمي يحمي تجارتها وطاقة اقتصادها، ولهذا وسعت استثماراتها في الموانئ والبنية التحتية وربطت البحر الأحمر بمشروع الحزام والطريق، كما أنشأت قاعدة عسكرية في جيبوتي ضمن محاولة أوسع لتأمين خطوط التجارة والطاقة الممتدة من الخليج والمحيط الهندي نحو آسيا.

ويعكس هذا التحول إدراكاً صينياً متزايداً بأن الصعود الاقتصادي العالمي يتطلب أيضاً حضوراً بحرياً وقدرة على حماية شبكات النقل والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية، لكن الحضور الصيني ما يزال يتحرك داخل بيئة بحرية وعسكرية تتفوق

فيها الولايات المتحدة من حيث الانتشار العسكري والتحالفات البحرية وقدرات الردع العالمي. ولهذا أصبحت منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي إحدى المساحات التي يتداخل فيها التنافس الاقتصادي والانتشار البحري والطاقة والممرات التجارية والصراع على النفوذ الدولي.

وقد كشفت الحرب على إيران والتوترات المرتبطة بالملاحة في البحر الأحمر أن الاقتصاد العالمي يعتمد بصورة عميقة على استقرار هذه الممرات، لأن أي اضطراب طويل فيها يؤدي مباشرة إلى ارتفاع تكاليف التجارة والطاقة واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، ومن هنا أصبحت اليمن والبحر الأحمر والقرن الإفريقي جزءاً من الجيوبوليتيك العالمي للتنافس الأمريكي الصيني، حتى عندما لا يظهر هذا البعد بصورة مباشرة داخل الخطاب السياسي والإعلامي اليومي، لأن الصراع على هذه المنطقة يرتبط في جوهره بمستقبل التجارة والطاقة والملاحة الدولية وإعادة تشكيل موازين القوة داخل النظام العالمي.

## العقوبات والدولار وإعادة تشكيل النظام المالي العالمي

يمثل النظام المالي العالمي إحدى أهم أدوات القوة الأمريكية داخل النظام الدولي المعاصر، لأن الدولار لا يؤدي وظيفة نقدية وتجارية فقط، بل يشكل جزءاً من البنية التي تسمح لواشنطن بالتأثير في التجارة العالمية وحركة رأس المال والنظام المصرفي والعلاقات الاقتصادية الدولية. وخلال العقود الماضية استخدمت الولايات المتحدة العقوبات المالية وشبكات الدفع العالمية والنفوذ داخل المؤسسات المالية والمصرفية بوصفها أدوات مرتبطة باستراتيجيتها الدولية وبقدرتها على الضغط السياسي والاقتصادي على الخصوم والحلفاء في الوقت نفسه.

وقد أدى التوسع الكبير في استخدام العقوبات، خصوصاً ضد روسيا وإيران ومع اتساع القيود الاقتصادية والتكنولوجية المرتبطة بالصين، إلى تصاعد النقاش داخل عدد من الدول حول مخاطر الاعتماد الكامل على النظام المالي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، ولهذا بدأت قوى دولية وإقليمية تتجه بصورة متزايدة نحو توسيع استخدام العملات المحلية وبناء أنظمة دفع بديلة ومحاولة تقليص الاعتماد على الدولار في بعض مجالات التجارة والطاقة والتبادل المالي الدولي، ويعكس هذا التوجه إدراكاً متزايداً بأن الهيمنة المالية الأمريكية ترتبط بصورة مباشرة بالقدرة على استخدام العقوبات والتحكم بجزء كبير من البنية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق تحاول الصين منذ سنوات توسيع حضور اليوان داخل التجارة والطاقة وبناء مؤسسات مالية ومصرفية تمنحها هامشاً أوسع خارج الهيمنة المالية الأمريكية، كما تعمل بكين على تقليص اعتمادها على النظام المالي الغربي عبر تطوير شبكات دفع بديلة وتوسيع الاتفاقات التجارية بالعملات المحلية مع عدد من الدول الآسيوية والإفريقية والاقتصادات الصاعدة، لكن هذه العملية ما تزال تواجه

حدوداً مهمة، لأن الدولار يحتفظ بموقعه المركزي داخل التجارة والاحتياجات والأسواق المالية العالمية، كما أن الأسواق الأمريكية ما تزال الأعمق والأكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال العالمية، إضافة إلى أن النظام المالي الصيني لم يصل بعد إلى مستوى الثقة والانفتاح والسيولة الذي يسمح له بمنافسة الدولار بصورة شاملة. ولهذا تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى عملية تآكل تدريجي لبعض جوانب الاحتكار المالي الأمريكي أكثر من كونها انتقالاً سريعاً نحو نظام مالي عالمي بديل، فالعالم يتجه نحو اتساع نسبي للهامش المالي خارج السيطرة الأمريكية المباشرة، مع استمرار الدولار بوصفه المركز الرئيسي للنظام المالي العالمي، ويعكس هذا الوضع طبيعة المرحلة الدولية الراهنة التي تتراجع فيها الهيمنة الأمريكية النسبية دون ظهور قوة قادرة على بناء نظام عالمي بديل ومكتمل بصورة سريعة.

## الشرق الأوسط بين التنافس العالمي وإعادة التموضع الإقليمي

أعاد التنافس الأمريكي الصيني تشكيل موقع الشرق الأوسط داخل النظام الدولي، حيث تحولت المنطقة إلى مساحة ترتبط بصورة مباشرة بالطاقة والممرات البحرية والأسواق والقواعد العسكرية والتنافس على النفوذ العالمي. فالموقع الجغرافي للمنطقة واحتياطاتها الطاقوية وتحكمها بجزء كبير من طرق التجارة البحرية منحها أهمية متزايدة داخل الصراع على إعادة تشكيل موازين القوة الدولية، خصوصاً مع اتساع التنافس على الخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط والمحيط الهندي.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على تفوقها الأمني والعسكري داخل المنطقة ومنع القوى المنافسة من بناء نفوذ مستقل قادر على تهديد الهيمنة الأمريكية أو التأثير في تدفقات الطاقة والممرات البحرية، ولهذا يرتبط الحضور العسكري الأمريكي في الخليج والبحر الأحمر وشبكات التحالف الإقليمية بالبنية الأوسع للنفوذ الأمريكي داخل الاقتصاد العالمي والنظام الأمني الدولي، وفي المقابل تتعامل الصين مع المنطقة من زاوية ترتبط بصورة أكبر بالطاقة والاستثمارات والبنية التحتية والاستقرار الضروري للتجارة الدولية، ولهذا تفضل بكين توسيع الشراكات الاقتصادية والتجارية والحفاظ على التوازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية المختلفة مع تجنب الانخراط العسكري المباشر أو بناء تحالفات أمنية واسعة على النمط الأمريكي.

لكن تصاعد التنافس الدولي يدفع المنطقة تدريجياً نحو مزيد من الترابط بين الاقتصاد والأمن والطاقة والممرات البحرية، وهو ما جعل الخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط جزءاً من الصراع العالمي على التجارة والطاقة والنفوذ الدولي. كما أن دول المنطقة نفسها لم تعد تتحرك ضمن اصطافات جامدة كما خلال مرحلة

الحرب الباردة، بل تحاول بناء هامش حركة أوسع عبر تنويع العلاقات والاستفادة من التنافس بين الولايات المتحدة والصين وروسيا والقوى الإقليمية الأخرى، ويعكس هذا السلوك إدراكاً متزايداً لدى عدد من الدول الإقليمية بأن التحولات الجارية داخل النظام الدولي تفتح مجالاً أوسع للمناورة السياسية والاقتصادية، حتى مع استمرار التفوق الأمريكي العسكري والأمني داخل المنطقة.

## مستقبل التعددية القطبية وحدود التحول العالمي

أصبحت فكرة التعددية القطبية من أكثر المفاهيم حضوراً في توصيف المرحلة الدولية الراهنة، لكن التحولات الجارية تكشف أن العالم لم يصل بعد إلى توازن دولي مستقر بين القوى الكبرى، بل يعيش مرحلة انتقالية معقدة تتداخل فيها بقايا الأحادية الأمريكية مع الصعود الصيني والعودة الروسية واتساع حضور قوى إقليمية متوسطة، في ظل استمرار الترابط العميق داخل الاقتصاد العالمي. فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك أكبر قوة عسكرية في العالم، وتحافظ بهيمنة واسعة داخل النظام المالي والمؤسسات الدولية والتكنولوجيا المتقدمة وشبكات التحالفات الأمنية، بينما تحولت الصين إلى المركز الصناعي الأكبر عالمياً وإلى قوة تكنولوجية وتجارية ومالية صاعدة تمتلك حضوراً متزايداً داخل التجارة والطاقة والبنية التحتية وسلاسل التوريد العالمية.

لكن هذا التحول لم يؤدِ إلى تشكل نظام دولي جديد ومستقر، لأن التراجع النسبي في القوة الأمريكية يجري بصورة أبطأ وأكثر تعقيداً من صعود القوى المنافسة، كما أن الصين، رغم اتساع قوتها الاقتصادية، ما تزال تتحرك داخل بنية دولية تشكلت تاريخياً تحت الهيمنة الأمريكية والغربية، ولهذا تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى مرحلة انتقال طويلة تتسع خلالها الحروب التجارية والعقوبات والتنافس التكنولوجي والصراعات الإقليمية وإعادة بناء الأحلاف والسباق على الطاقة والمعادن والبيانات، ضمن عالم يعاد فيه توزيع القوة دون ظهور مركز عالمي جديد قادر على فرض استقرار شامل ومكتمل.

كما تختلف التعددية الراهنة عن توازنات القرن التاسع عشر أو عن الاستقطاب الذي حكم مرحلة الحرب الباردة، لأن الاقتصاد العالمي أصبح أكثر ترابطاً وتعقيداً، وأصبحت التكنولوجيا وسلاسل الإمداد والأسواق المالية والطاقة والبيانات جزءاً من

بنية الصراع نفسها، ولهذا بات الاقتصاد والقوة العسكرية والتكنولوجيا والجغرافيا السياسية يتحرك كل منها داخل الآخر بصورة تجعل التنافس الدولي أكثر تشابكاً من المراحل السابقة، ومن هنا تبدو التعددية القطبية الحالية أقرب إلى حالة من السيولة الدولية الممتدة، حيث يتداخل التنافس والصراع الجيوسياسي مع الاعتماد المتبادل داخل الاقتصاد العالمي، ضمن عملية طويلة لإعادة تشكيل موازين القوة الدولية.

## التنافس داخل المركز الرأسمالي العالمي

تكشف العلاقة الأمريكية-الصينية أن التحولات الجارية لا تقتصر على التنافس بين الشرق والغرب، بل تمتد أيضاً إلى داخل المركز الرأسمالي العالمي نفسه، فالنظام الغربي الذي تشكل بعد الحرب العالمية الثانية قام على درجة مرتفعة من التنسيق بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان عبر التحالفات العسكرية والمؤسسات المالية والشركات العابرة للقوميات والعملة الليبرالية، وهو ما منح المركز الرأسمالي قدرة واسعة على إدارة الاقتصاد العالمي والحفاظ على شروط التراكم الرأسمالي خلال العقود الماضية.

لكن التحولات الأخيرة أظهرت تصاعد التناقضات داخل هذا المركز مع اتساع الصعود الصيني وأزمة العملة والحروب الاقتصادية وارتفاع تكاليف الطاقة والعسكرة والتنافس التكنولوجي، كما ظهرت تباينات متزايدة بين الولايات المتحدة وأوروبا حول التجارة والعقوبات والطاقة والعلاقة مع الصين ومستقبل الأمن الأوروبي، وهو ما أعاد طرح أسئلة تتعلق بحدود التماسك داخل المعسكر الغربي وبطبيعة العلاقة بين المصالح الاقتصادية والأمنية داخل المركز الرأسمالي العالمي.

وقد حاول سمير أمين تفسير هذه البنية عبر مفهوم "الإمبريالية الجماعية"، الذي ينظر إلى المركز الرأسمالي بوصفه منظومة تنسيق بين القوى الصناعية الكبرى للحفاظ على استقرار النظام الرأسمالي العالمي وشروط التراكم والهيمنة الدولية، لكن التحولات الراهنة كشفت أن هذا التماسك لم يعد يعمل بالدرجة نفسها التي ميزت مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأن انتقال مركز متزايد من الإنتاج نحو آسيا وتصاعد التنافس التكنولوجي واتساع الحروب التجارية أعادت إنتاج التناقضات داخل المركز نفسه.

ومع ذلك ما تزال البنية المالية والتحالفات العسكرية والشبكات التكنولوجية

والمصالح الأمنية المشتركة تمنح الولايات المتحدة قدرة كبيرة على الحفاظ على درجة مهمة من التماسك داخل النظام الغربي، ولهذا تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى إعادة تنظيم للعلاقات داخل المركز الرأسمالي العالمي وإعادة توزيع للأدوار والنفوذ داخله، أكثر من كونها مقدمة لتفكك كامل أو انهيار سريع للمعسكر الغربي.

## الصين قوة صاعدة أم مركز عالمي جديد؟

يمثل توصيف موقع الصين داخل النظام العالمي إحدى أكثر القضايا تعقيداً في المرحلة الراهنة، لأن بكين تجاوزت منذ سنوات موقع اقتصاد الأطراف أو قاعدة التصنيع منخفضة الكلفة، وتحولت إلى مركز صناعي وتكنولوجي ومالي يمتلك حضوراً واسعاً داخل التجارة العالمية والطاقة والبنية التحتية وسلاسل التوريد الدولية. وقد سمح هذا التحول للصين بأن تصبح فاعلاً مركزياً في الاقتصاد العالمي وبأن تنازع الولايات المتحدة في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والتمويل والتجارة الدولية، خصوصاً بعد أن أصبحت الشريك التجاري الرئيسي لعدد كبير من الاقتصادات الكبرى، وركيزة أساسية داخل شبكات الإنتاج العالمي.

لكن هذا الصعود لم يصل بعد إلى مستوى يسمح بوصف الصين باعتبارها مركزاً عالمياً مكتمل الهيمنة، لأن الاقتصاد الصيني ما يزال يعتمد بصورة عميقة على الأسواق الخارجية والطاقة المستوردة والممرات البحرية وبعض التكنولوجيا الغربية المتقدمة في القطاعات الحساسة، كما يواجه النموذج الصيني تحديات متزايدة ترتبط بتباطؤ النمو وأزمة العقارات والديون والاختلالات الديموغرافية وصعوبة الانتقال من اقتصاد قائم بصورة كبيرة على التصدير والاستثمار إلى اقتصاد يعتمد بصورة أوسع على التكنولوجيا المتقدمة والاستهلاك الداخلي، ولهذا تبدو الصين أقرب إلى قوة صاعدة تعيد تشكيل التوازنات الدولية وتنازع المركز الأمريكي داخل الاقتصاد العالمي دون أن تحسم الانتقال العالمي بصورة كاملة.

وتكمن أهمية الصين أيضاً في أنها أعادت التصنيع إلى مركز التنافس العالمي بعد عقود هيمنت خلالها العولمة المالية والأسواق المفتوحة، كما دفعت الولايات المتحدة إلى العودة نحو السياسات الصناعية والحمائية التكنولوجية وإعادة بناء سلاسل الإمداد وتقليص الاعتماد على التصنيع الخارجي. ولهذا أصبح الصعود الصيني

أحد العوامل الرئيسية التي دفعت العالم إلى تجاوز مرحلة العولمة الليبرالية المستقرة والدخول في مرحلة أكثر صراعاً وتداخلاً بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية والطاقة والتكنولوجيا، حيث باتت الدولة تعود تدريجياً إلى مركز إدارة الاقتصاد والاستراتيجية الصناعية والأمن التكنولوجي.

## الحرب والتكنولوجيا وإعادة تعريف القوة

تكشف المرحلة الحالية تحولاً عميقاً في طبيعة القوة الدولية وفي العلاقة بين الحرب والتكنولوجيا والاقتصاد، فالتفوق العسكري لم يعد يرتبط فقط بحجم الجيوش أو الترسانات التقليدية، بل أصبح يعتمد بصورة متزايدة على الذكاء الاصطناعي والبيانات والبنية الرقمية والفضاء السيبراني والحوسبة والقدرة على التحكم بالمعلومات في الزمن الحقيقي، ولهذا أصبحت التكنولوجيا جزءاً من البنية التي تحدد القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي والقدرة على التأثير السياسي وإدارة المجتمعات والأسواق.

وقد أظهرت الحروب الأخيرة في أوكرانيا و غزة وإيران أن الطائرات المسيّرة والخوارزميات وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي أصبحت عناصر أساسية في إدارة الحرب الحديثة وفي تطوير أنظمة الاستهداف والمراقبة والاتصالات والحرب الإلكترونية، كما كشفت هذه الحروب أن التكنولوجيا لم تعد قطاعاً منفصلاً عن الصراع الدولي، بل تحولت إلى جزء من البنية العسكرية والأمنية والاقتصادية التي تقوم عليها القوة العالمية المعاصرة، وهو ما جعل شركات التكنولوجيا الكبرى تتحول بدورها إلى فاعلين استراتيجيين يرتبطون بصورة مباشرة بالبنية العسكرية والأمنية وإدارة البيانات والاتصالات والبنية الرقمية العالمية.

كما أعادت هذه التحولات تعريف مفاهيم الأمن القومي والسيادة والاقتصاد، لأن السيطرة على البيانات والرقائق والبنية الرقمية والذكاء الاصطناعي تمنح الدول قدرة متزايدة على توجيه الاقتصاد والتأثير السياسي والتفوق العسكري وإعادة تنظيم موازين القوة الدولية، ولهذا بات التنافس الأمريكي الصيني يرتبط بصورة متزايدة بالصراع على التكنولوجيا المتقدمة وعلى السيطرة على البنية الرقمية العالمية، لأن القوة في القرن الحادي والعشرين أصبحت ترتبط بالقدرة على الجمع

بين التكنولوجيا والصناعة والبيانات والطاقة والاقتصاد والقوة العسكرية ضمن  
بنية واحدة مترابطة تعيد تشكيل طبيعة الهيمنة والصراع داخل النظام الدولي  
المعاصر.

## طبيعة المرحلة العالمية

تكشف العلاقة الأمريكية الصينية أن العالم دخل مرحلة تاريخية تتراجع فيها القدرة الأمريكية على فرض هيمنة منفردة مستقرة، من دون أن يقود ذلك إلى ظهور مركز عالمي بديل قادر على إعادة تنظيم النظام الدولي بصورة متماسكة، ولهذا تبدو المرحلة الراهنة أقرب إلى مرحلة انتقال داخل النظام الرأسمالي العالمي تتداخل فيها التعددية النسبية مع التنافس الجيوسياسي والحروب الاقتصادية والتفوق التكنولوجي وإعادة بناء الأحلاف والصراع على الطاقة والممرات البحرية. فالولايات المتحدة ما تزال تمتلك التفوق العسكري الأوسع والنفوذ الأكبر داخل النظام المالي العالمي والمؤسسات الدولية وشبكات التكنولوجيا والتحالفات الأمنية، بينما تحولت الصين إلى مركز صناعي عالمي وقوة تكنولوجية وتجارية ومالية صاعدة تمتلك قدرة متزايدة على التأثير في التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية، لكن هذا التحول لم ينتج انتقالاً كاملاً للهيمنة أو تشكل نظام دولي جديد ومستقر، لأن التراجع النسبي في القوة الأمريكية يجري بصورة تدريجية ومعقدة، في حين ما تزال الصين تتحرك داخل بنية عالمية تشكلت تاريخياً تحت النفوذ الأمريكي والغربي، ولهذا يبدو العالم متجهاً نحو صراع طويل على إعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي نفسه أكثر من توجهه نحو انهيار سريع للهيمنة الأمريكية أو نحو تشكل "قرن صيني" مكتمل المعالم.

## من العولمة إلى الإمبريالية الجيوسياسية

تكشف المرحلة الحالية تحولاً عميقاً في طبيعة الرأسمالية العالمية ذاتها، فالعولمة الليبرالية التي توسعت بعد الحرب الباردة قامت على الأسواق المفتوحة وتحرير التجارة وتقليص دور الدولة وسلاسل الإنتاج العابرة للقارات، لكنها دخلت مرحلة أزمة مع الأزمة المالية العالمية ثم الحروب التجارية وجائحة كورونا والصراع على الرقائق والطاقة والمعادن، وقد دفعت هذه التحولات الدول الكبرى إلى إعادة الاعتبار للتصنيع والدعم الحكومي والحماية وتأمين سلاسل التوريد والسيطرة على التكنولوجيا بوصفها قضايا ترتبط بالأمن القومي وبالصراع على النفوذ العالمي.

ومن هنا يتحول العالم تدريجياً من نموذج العولمة المفتوحة إلى ما يمكن وصفه بالرأسمالية الجيوسياسية، حيث أصبحت التكنولوجيا والطاقة والدولار والعقوبات والممرات البحرية أدوات تستخدم ضمن التنافس الدولي وإعادة تشكيل موازين القوة العالمية، ولهذا لم تعد التجارة أو التكنولوجيا أو الأسواق تُفهم بوصفها مجالات اقتصادية محايدة، بل تحولت إلى جزء من بنية الصراع المرتبطة بالتفوق العسكري والأمن القومي والهيمنة الدولية، ويعكس هذا التحول عودة الدولة إلى مركز الاقتصاد العالمي بعد عقود من هيمنة التصورات النيوليبرالية التي تعاملت مع السوق العالمية بوصفها فضاءً منفصلاً عن الجغرافيا السياسية والصراع بين القوى الكبرى.

## "الشرق الأوسط" بوصفه عقدة في الصراع العالمي

أعاد التنافس الأمريكي الصيني إدخال الشرق الأوسط إلى مركز التوازنات الدولية بعد سنوات من الخطاب الأمريكي حول "التحول نحو آسيا"، لأن المنطقة ما تزال تمثل مركزاً للطاقة وعقدة للممرات البحرية وساحة للقواعد العسكرية ونقطة ربط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، ولهذا أصبحت إيران والخليج والبحر الأحمر والقرن الإفريقي ترتبط بصورة مباشرة بالتنافس العالمي وبالصراع على التجارة والطاقة والملاحة الدولية.

وتسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على هيمنتها الأمنية والعسكرية داخل المنطقة وعلى قدرتها على التحكم بالممرات البحرية وتدفقات الطاقة ومنع تشكل نفوذ منافس مستقل قادر على تهديد موقعها العالمي، وفي المقابل تتعامل الصين مع الشرق الأوسط من زاوية ترتبط بالطاقة والتجارة والبنية التحتية وتوسيع النفوذ الاقتصادي، ولهذا تفضل بكين توسيع الاستثمارات والشراكات التجارية والحفاظ على التوازن في علاقاتها مع القوى الإقليمية المختلفة مع تجنب الانخراط العسكري الواسع أو بناء تحالفات أمنية مشابهة للنموذج الأمريكي.

لكن تصاعد التنافس الدولي يدفع المنطقة تدريجياً نحو مزيد من الترابط بين الاقتصاد والأمن والطاقة والممرات البحرية، وهو ما يجعل "الشرق الأوسط" جزءاً من الجيوبوليتيك العالمي للتحول الدولي الجاري، فالصراع على الخليج والبحر الأحمر وشرق المتوسط لم يعد يتعلق فقط بالتوازنات الإقليمية، بل أصبح يرتبط بصورة مباشرة بمستقبل التجارة العالمية والطاقة وإعادة تشكيل موازين القوة الدولية.

## حدود التعددية القطبية

ورغم اتساع الحديث عن التعددية القطبية، فإن العالم لم يصل بعد إلى توازن دولي مستقر بين عدة أقطاب متكافئة؛ فالولايات المتحدة ما تزال القوة الأكثر قدرة على العمل العسكري العالمي وصاحبة النفوذ المالي الأكبر والمهيمنة على أجزاء واسعة من التكنولوجيا المتقدمة، كما أن أوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ما تزال ترتبط أمنياً واقتصادياً بالولايات المتحدة بدرجات متفاوتة، وفي المقابل تواجه الصين ضغوطاً داخلية تتعلق بالنمو والديون والتحول الاقتصادي، إضافة إلى استمرار اعتمادها الكبير على التجارة العالمية والطاقة والأسواق الخارجية وحدود قدرتها العسكرية العالمية مقارنة بالولايات المتحدة.

ولهذا تبدو المرحلة الحالية أقرب إلى حالة من السيولة الدولية يتراجع خلالها الاحتكار الأمريكي النسبي للقوة من دون ظهور مركز عالمي بديل قادر على فرض استقرار جديد، كما أن الترابط العميق داخل الاقتصاد العالمي يجعل الصراع الدولي أكثر تعقيداً من أن يُختزل في انتقال مباشر من قطب مهيمن إلى قطب بديل، لأن القوى الكبرى تتحرك داخل شبكة مترابطة من التجارة والطاقة والتكنولوجيا والتمويل تجعل التنافس والاعتماد المتبادل يسيران معاً في الوقت نفسه.

## الحرب الباردة الجديدة وحدود الانفجار العالمي

تحمل العلاقة الأمريكية الصينية بعض سمات الحرب الباردة من حيث التنافس على التكنولوجيا والنفوذ والتحالفات والقدرات العسكرية، لكنها تختلف عن الصراع الأمريكي-السوفييتي بسبب الترابط العميق داخل الاقتصاد العالمي المعاصر؛ فالولايات المتحدة والصين تتنافسان على النفوذ والتكنولوجيا والطاقة والممرات البحرية، لكنهما تتحركان أيضاً داخل سلاسل إنتاج وتمويل وأسواق مترابطة بصورة تجعل الصراع أكثر تعقيداً من نماذج الاستقطاب التقليدية.

ولهذا يبدو التنافس الحالي أقرب إلى "حرب باردة داخل اقتصاد عالمي واحد"، حيث يحاول الطرفان احتواء التوتر ومنع الانفجار العسكري الشامل مع استمرار الصراع طويل الأمد على التكنولوجيا والطاقة والنفوذ الدولي، لكن هذا التوازن يبقى هشاً، لأن قضايا تايوان والبحر الأحمر والطاقة والعقوبات والذكاء الاصطناعي والحروب الإقليمية تمتلك قدرة دائمة على تحويل التنافس الاقتصادي والسياسي إلى مواجهة دولية أوسع، خصوصاً في ظل اتساع الترابط بين الاقتصاد والتكنولوجيا والجغرافيا العسكرية داخل النظام الدولي المعاصر.

## خاتمة

تكشف العلاقة الأمريكية الصينية أن العالم يعيش تحولاً عميقاً في بنية القوة الدولية وفي طبيعة الرأسمالية العالمية وفي العلاقة بين الاقتصاد والتكنولوجيا والعسكر والدولة؛ فمرحلة الهيمنة الأمريكية المطلقة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي تتراجع تدريجياً، لكن العالم لم يصل بعد إلى توازن دولي مستقر أو إلى نظام عالمي جديد واضح المعالم.

ولهذا تبدو المرحلة الراهنة أقرب إلى صراع طويل على إعادة تشكيل النظام العالمي، تتداخل فيه التكنولوجيا والطاقة والمال والممرات البحرية والذكاء الاصطناعي والتحالفات العسكرية داخل بنية رأسمالية عالمية تعيد تنظيم نفسها تحت ضغط التحولات الجديدة.

ومن هنا أصبحت العلاقة الأمريكية الصينية التعبير الأكثر وضوحاً عن طبيعة المرحلة العالمية الراهنة، لأنها تختصر التداخل بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية والتكنولوجيا والطاقة والهيمنة داخل عالم يعاد تشكيله بصورة تدريجية تحت تأثير التنافس بين القوى الكبرى والتحويلات العميقة داخل النظام الدولي.

## المصادر:

1. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، «ما الذي حققته قمة ترامب-شي؟»، 15 مايو 2026م، CSIS
2. رويترز، «شي جين بينغ يحذر ترامب من أن سوء التعامل مع تايوان قد يؤدي إلى وضع "خطير"»، 14 مايو 2026م، Reuters
3. رويترز، «المظاهر أهم من السياسة: دروس مستفادة من رحلة ترامب إلى الصين»، 15 مايو 2026م، Reuters
4. مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي (CFR)، «موجز إعلامي: فهم قمة ترامب-شي»، 15 مايو 2026م، Council on Foreign Relations
5. الغارديان، «ما الذي تحقق فعلياً في "قمة الجمود" بين ترامب وشي في بكين؟»، 15 مايو 2026م، The Guardian
6. واشنطن بوست، «أظهر شي جين بينغ في القمة استقراراً سياسياً من دون تقديم تنازلات لترامب»، 17 مايو 2026م، The Washington Post
7. تشاتام هاوس، «ستتمحور قمة ترامب-شي حول إدارة التنافس الأمريكي-الصيني، لا حله»، 13 مايو 2026م، Chatham House
8. تشاتام هاوس، «قمة ترامب وشي: هل يمكن إحراز تقدم بشأن إيران؟»، 12 مايو 2026م، Chatham House
9. تشاتام هاوس، «يرفض شي وترامب مناقشة الترسانة النووية الصينية المتنامية»، 13 مايو 2026م، Chatham House
10. تشاتام هاوس، «أدى تعامل ترامب مع حلفاء الولايات المتحدة إلى إضعاف موقفه التفاوضي مع شي جين بينغ»، 12 مايو 2026م، Chatham House

11. المجلس الأطلسي، «أسطورة الاستقرار بين الولايات المتحدة والصين»، 13 مايو 2026م، Atlantic Council
12. المجلس الأطلسي، «خمسة نتائج من شأنها أن تجعل رحلة ترامب إلى الصين ناجحة»، 11 مايو 2026م، Atlantic Council

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)  
مركز البحوث والمعلومات

